

واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

شريف بوقصبة^{1*} ، علي بوعبد الله²

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

² جامعة محمد خيضر - بسكرة

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان جانب مهم يخص الاقتصاد الجزائري، وهو توضيح واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وأثره على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار هذا الأخير من أهم مصادر التمويل وأكثرها استقرارا. وقد خلصت الدراسة إلى أثر واضح للمناخ السيئ للاستثمار في الجزائر على تدفق الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر ضعيف وليس في مستوى الإمكانيات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاح: استثمار أجنبي مباشر، مناخ استثمار، مؤشرات مناخ الاستثمار، اقتصاد جزائري.

Résumé :

Cette étude vise à identifier un aspect important de l'économie algérienne, à savoir clarifier la réalité du climat d'investissement en Algérie et son impact sur les investissements directs étrangers, l'une des sources de financement les plus importantes et les plus stables.

L'étude a mis en évidence l'impact du mauvais climat d'investissement en Algérie sur l'afflux d'investissements étrangers, considéré comme faible et non pas comme le potentiel de l'économie algérienne.

Mots-clés: Investissement Direct Etranger, Climat d'Investissement, Indicateurs du Climat d'Investissement, Economie Algérienne.

I- تمهيد :

تسعى الجزائر على غرار دول أخرى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية ومهاراتها الفنية، حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجلب الاستثمارات إليها ؛ ومن ثم المشاركة في عملية التنمية بها ونقل للتكنولوجيا إليها وتجنبها الاقتراض الخارجي.

وفي ظل ما تشهده بيئة الاستثمار العالمية من تنافس دولي حول استقطاب رؤوس الاموال و جذب للاستثمارات ، أصبح لزاما على الجزائر تحديد موقعها من هاته المتغيرات ومدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية والإجراءات العملية المعتمدة لتحفيز وجذب الاستثمارات الاجنبية نحو مختلف الانشطة الاقتصادية المحلية .

-إشكالية الدراسة : من خلال ما سبق يمكننا طرح السؤال الرئيس الآتي :

ما هي انعكاسات مناخ الاستثمار في الجزائر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2013- 2018 ؟

إن هذا السؤال الرئيس تتفرع منه الاسئلة الآتية :

✓ ماهي مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر؟

✓ ما هو موقع الجزائر ضمن مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية ؟

✓ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أهم معوقاته ؟

-فرضية الدراسة : تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية :

يعود ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر.

-أهداف الدراسة : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

✓ تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر؛

✓ تحليل اتجاهات الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛

✓ تحديد أهم معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

-الدراسات السابقة : وجدنا في إطار بحثنا العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات دراستنا و لكن بمنهجيات و في فترات

مختلفة ، و من أهم هاته الدراسات الآتي :

جوامع لبية (2015): أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة الجزائر،

مصر و السعودية (2000- 2012)، حيث استهدفت هذه الدراسة تحديد مدى مساهمة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار

الاجنبي المباشر للدول محل الدراسة ، وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي لرصد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن

البيانات التي تم تجميعها والمنهج المقارن لاستنتاج أهم نقاط القوة و الضعف في عملية جذب الاستثمار الأجنبي بالدول الثلاث محل

الدراسة و مدى فعالية سياساتها الاستثمارية ، لتتوصل إلى ضعف مكونات المناخ الاستثماري الجزائري مقارنة بكل من مصر والسعودية

، و أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر غير كافية مقارنة بالإمكانات المتاحة .

ريحان الشريف و هوام لمياء (2013): تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقييمه ، و التي استهدفت ابراز مقومات المناخ الجاذب للاستثمار و معرفة أهم اتجاهات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ومعوقاتها، و قد اعتمد الباحثين في هاته الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و تحديد أهم المعوقات فيه، لتتوصل الدراسة إلى ضعف عام لمناخ الاستثمار في الجزائر و تميز البيئة الاستثمارية الجزائرية بالعديد من العراقيل.

ناجي بن حسين (2007): دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، حيث كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين الخواص واقتراح الإجراءات المناسبة التي تجعل البيئة الاستثمارية في الجزائر أكثر تماشيا مع مثيلاتها الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، و قد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالوضع الحالي لمناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر و تحليل أهم العناصر المعيقة له و المنهج المقارن للتعرف على مكانة الجزائر مقارنة ببعض الدول المجاورة في مجال تشجيع الاستثمار من أجل الاستفادة من التجارب الناجحة ، ليتوصل إلى ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر و حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل بكثير من الآمال المعلقة عليها .

-**منهج الدراسة :** من أجل الاجابة على إشكالية الدراسة و اختبار فرضيتها قمنا باعتماد المنهج الوصفي من أجل التعرف على مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر و تحديد موقعها ضمن المؤشرات الدولية ، وكذلك تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و استعراض أهم معوقاته بالجزائر .

-**هيكل الدراسة :** لغرض الاحاطة الشاملة بموضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمحورت دراستنا حول ثلاث محاور: أولاً- قوانين الاستثمار وضماناته في الجزائر.

ثانيا- تقييم مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2013-2018.

ثالثا- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واهم معوقاته في الفترة 2013-2018.

أولاً- قوانين الاستثمار وضماناته في الجزائر

يعبر الاستثمار الاجنبي المباشر عن استثمار طويل الأجل يتم خارج حدود البلد الأصلي و يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح و العوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار.¹ و بالتالي فهو مصدر مهم للتمويل المستقر الذي تسعى عديد الدول على غرار الجزائر من أجل جذبه ، لذلك حاولت الجزائر اعتماد جملة من التغييرات الإصلاحية لتوفير المناخ الجاذب له ، ولاسيما في المجال التشريعي و القانوني وفي الضمانات الممنوحة للمستثمرين.

1- الإطار التشريعي و القانوني للاستثمار في الجزائر

تعد التشريعات و القوانين أداة مهمة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في مختلف نواحيها، لذلك أصدرت الجزائر العديد من القوانين و التشريعات المنظمة للاستثمار، والمناخ للعديد من الضمانات و التحفيزات للمستثمرين .

1-1- قانون النقد و القرض 1990: يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي.² وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد اقر فيما يخص الاستثمار المبادئ الآتية:³

- مبدأ حرية الاستثمار بعدما كان المشرع يأخذ بمبدأ الترخيص والاعتماد .
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر خلال 60 يوما من تقديم الطلب .
- النص على الضمانات الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر .
- تبسيط عملية قبول الاستثمار ، بحيث يخضع إلى رأي مجلس النقد و القرض بعد تقييمه للمطابقة في حدود شهرين من تقديم الطلب.
- 1-2- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993:** كانت سنة 1993 منعرج التحول الصريح نحو الاقتصاد المفتوح تشريعيا و قانونيا ، فلقد صدر خلال هاته السنة المرسوم رقم 93-12 المتضمن لقانون ترقية الاستثمار ، ليكون هذا المرسوم متميزا عما سبقه بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار ، فالقطاع الخاص- محليا كان أو أجنبيا - حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم و متابعة الاستثمارات. كما نص هذا المرسوم على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أم خواص، محليين أم جانب ، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقه استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها.⁴
- 1-3- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:** لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدر الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب، وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر الآتية:⁵
 - المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتمثل أهم صلاحيته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، و تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.
 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، وتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
 - إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشبك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
 - صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية (كالكهرباء ، الغاز ، الماء ، الهاتف ، تعبئة الطرق...).
- 1-4- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد و القرض:** تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي، خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال، وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصّت المادتين 84 و 85 من هذا الأمر على أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الاجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

- السماح بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكتملة لأنشطتهم المتعلقة بالإنتاج، وهذا ما نصّت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 11/03.⁶

1-5- الأمر 06-08 المؤرخ في 15 أوت 2006: جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقدم مشروعا استثماريا ، سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من رأسمال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

يوفر الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار، تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين ، بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات، مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب، حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي.⁷

1-6- قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، وكانت أهم المزايا في إطار مراحل الانجاز والاستغلال والأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني وأيضا للنشاطات المنشئة لمنصب الشغل كالاتي :⁸

-الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما تعلق بالسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

-أيضا الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

-تخفيض بنسبة 90 بالمائة من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة خلال فترة الانجاز.

-أما في مرحلة الاستغلال فكانت أهم المزايا هي الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الرسم على النشاط المهني، وتخفيض بنسبة 50 بالمائة من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة.

-هذا وتمدد (مدة الحصول على هذه الامتيازات) في حالة أن هذه النشاطات تكون منشأة لأكثر من 100 منصب شغل دائم.

-أيضا امتيازات أكثر من خلال مدة الاستفادة منها إذا كانت هذه المشاريع لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

2- ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك العديد من الضمانات التي منحتها الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لتكون قطبا جاذبا لهذا الاستثمار وزيادة

معدل تنافسيتها، حيث تضمن الباب الثالث من الأمر رقم 01-03 سالف الذكر عدة ضمانات ممنوحة للمستثمرين الطبيعيين

والمعنويين، الجزائريين والأجانب نلخصها في النقاط الآتية:⁹

-المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري.

-الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها الاستثمار في إطار هذا الأمر (01-03) مهما كانت المراجعات و/أو الإلغاءات التي قد تحدث مستقبلا. إلا إذا طلب ذلك المستثمر المعني صراحة.

-الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب عليها تعويضا عادلا ومنصفًا.

-الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات خاصة لفض الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية. خاصة وأن الجزائر انضمت سنة 1988 بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها.¹⁰ ووافقت سنة 1995 على كل من: اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛¹¹ والاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.¹² هذا بالإضافة إلى إبرام الجزائر لعدة اتفاقات ثنائية مع العديد من دول العالم، تشجع كلها المستثمر الأجنبي و توفر له ضمانات متنوعة.

-ضمان تحويل رأسمال المستثمر وعوائده إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل، وقد أصبح القرار 01-03 أكثر وضوحا منذ اعتماد نظام بنك الجزائر رقم 05-03 الصادر في 6 جوان 2005، المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، حيث يحدد هذا النص كيفية تحويل الأرباح والفوائد والنواتج الحقيقية الصافية للتنازل أو لتصفية الاستثمارات الأجنبية المنجزة في إطار الأمر 01-03 وذلك من خلال:

✓ التزام البنوك والمؤسسات المعتمدة بتنفيذ بدون تأخير تحويل الأرباح والفوائد، إلى جانب علاوات الحضور مكافآت أعضاء مجلس الإدارة الأجانب.

✓ حصة الأرباح تتوافق مع المساهمة الأجنبية لرأس المال.

ثانيا- تقييم مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2013-2017:

يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه مجمل الظروف والأوضاع القانونية ، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، و مكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر أهم العناصر المحفزة للمستثمر و التي يبنى عليها قراره الاستثماري.¹³ إن مناخ الاستثمار لأي بلد لديه عدة مؤشرات يقاس من خلالها، وفيما يلي سنذكر أهم هذه المؤشرات:

1- مؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال

هو مؤشر مركب من عدة مؤشرات فرعية موضحة في الجدول أدناه، تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للبلد.

الجدول رقم (01): مؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال في الجزائر للفترة 2013-2018

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر الأداء	152	153	154	163	156	166
بدأ النشاط التجاري	139	141	141	145	142	145
استخراج تراخيص البناء	122	127	127	122	77	146
الحصول على الكهرباء	150	147	147	130	118	120
تسجيل الملكية	156	157	157	163	162	163
الحصول على الائتمان	169	171	171	174	175	177
حماية المستثمرين الأقلية	123	132	132	174	173	170
دفع الضرائب	174	176	176	169	155	157
التجارة عبر الحدود الدولية	131	131	131	176	178	181
تنفيذ العقود التجارية	120	120	120	106	102	103
تصفية وإغلاق المشروع (تسوية حالات الاعسار)	94	97	97	73	74	71

Source: World Bank Groupe, Doing Business 2013-2018.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت ذيل الترتيب العالمي في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، حيث تأخرت من سنة إلى أخرى حتى وصلت إلى المرتبة 166 من إجمالي 190 دولة، وهذا على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجلت أغلب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار ووصفت بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بسبب الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع، وهذا ما تؤكدته المؤشرات الفرعية في الجدول أعلاه، فقد كانت جملتها تبين أن الجزائر في مراتب متأخرة ما عدا المؤشر الأخير وهو سرعة تصفية وإغلاق المشروع حيث تحسنت رتبة الجزائر من سنة إلى أخرى، حتى وصلت إلى المرتبة 71 في 2018، وكانت مرتبة الجزائر 177 في مؤشر الحصول على الائتمان وهي من أسوأ الدول في هذا المؤشر بسبب عدم مرونة القوانين في هذا المجال، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الضريبي، ولكن هذا المؤشر في تحسن مستمر حيث تقدمت في الترتيب من 174 في بداية فترة الدراسة إلى 157 في نهايتها، أما في مجال التجارة الخارجية عبر الحدود فسجلت الجزائر تفهرا كبيرا في الترتيب فاحتلت الرتبة 181 في نهاية الفترة بعد أن كانت تحتل في بدايتها المرتبة 131.

يدل هذا المؤشر إجمالاً على أن بيئة الأعمال في الجزائر لا تزال غير جذابة للمستثمرين .

2- مناخ الاستثمار حسب مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

ينطلق بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من تعريف الجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة، واستقطاب عناصر الانتاج المتنقلة من شركات و رؤوس أموال و خبرات و مبدعين في مختلف الميادين، إذن هو مؤشر من خلاله يتم تحديد مدى جاذبية الاستثمار وتحديد ما إذا كان أداء الدول جيداً أو متوسطاً أو منخفضاً، وذلك حسب النقاط المحسوبة لهذا المؤشر. ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشراً فرعياً تنفرع بدورها الى 57 متغيراً كميّاً، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي.¹⁴

الجدول رقم (02): هيكل مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار		
1- مجموعة المتطلبات الأساسية	2- مجموعة العوامل الكامنة	3- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية
✓ مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي	✓ مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة	✓ مؤشر اقتصاديات التكتل
	النفوذ إليه	
✓ مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية	✓ مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	✓ مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
✓ مؤشر البيئة المؤسسية	✓ مؤشر عناصر التكلفة	
✓ مؤشر بيئة أداء الأعمال	✓ مؤشر الأداء اللوجستي	
✓	✓ مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا	✓
	المعلومات	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018 ، ص 25.

ويتضح المؤشر العام لجاذبية الجزائر كما يلي :

الجدول رقم (03): المؤشر العام لجاذبية الجزائر على المستوى العالمي خلال الفترة: 2013-2018

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر العام للجاذبية	24.1	32.5	33.9	34.2	35	34
الترتيب العالمي	82	85	87	87	87	86

الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46
الأداء في مجموعة العوامل الكامنة	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38
الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	6	15	18.6	19.4	18	18

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014-2018

من خلال الجدول وفي سياق القراءة التحليلية لنتائج المؤشر العام نجد بأن الجزائر كانت متأخرة خلال فترة الدراسة ، حيث احتلت المرتبة 86 عالميا في سنة 2018 بعيدة عن معدل الترتيب العربي(68) والعالمي (55) ، محققة في نهاية الفترة 34 نقطة من أصل 100 نقطة وهي اقل من المتوسط ، و بعيدة عن المتوسط العالمي السنوي (47 نقطة) و العربي (41 نقطة)، وسبب هذا التأخر العالمي و العربي و المغاربي هو تذبذب أدائها في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر العام للجاذبية، حيث كان أسوء أداء لها بمجموعة العوامل الخارجية الايجابية الذي سجلت فيه 18 نقطة في نهاية فترة الدراسة ، بعيدة عن المتوسط العالمي (33 نقطة) والمتوسط العربي(24 نقطة)

ويدل هذا المؤشر بصفة عامة على أن الجزائر ينقصها الكثير لتكون أكثر جاذبية للاستثمار عربيا وعالميا.

3- مناخ الاستثمار حسب مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر من معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street منذ سنة 1995.¹⁵ حيث يساهم في اعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، ويأخذ في عين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين حماية العمال.

الجدول رقم (04): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة: 2013-2018

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر*	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7
الترتيب	179/145	178/146	178/157	180/154	180/172	180/172
عالميا						

Source : 8Index of Economic Freedom, 2013- 201

*حيث ان: 80-100: اقتصاد حر، 70-79.9: معظمه حر، 60-69.9: متوسط الحرية، 50-59.9: معظمه غير حر، 0-49.9: اقتصاد مقيد.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الحرية الاقتصادية في الجزائر بصفة عامة اقل من 49.9 وهي ضعيفة و اقتصادها مقيد، ولهذا فهي تحتل المراتب الأخيرة من بين دول العالم خاصة في السنتين الأخيرتين ، وسبب هذا الضعف هو الانخفاض الكبير في حقوق الملكية وحرية الاستثمار وأيضا تقهقر كبير في حرية العمل والقضاء، فالدولة لا تزال تهيمن على الاقتصاد و لم تحسن من الإدارة المالية، وقيدت الواردات و المشاركة الأجنبية في اقتصادها.

4- مناخ الاستثمار حسب مؤشر الشفافية :

يحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر للمعلومات المعتمدة تحديد مدى انتشار الفساد في الدولة، ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ويستند هذا المؤشر الى 14 مسحا ميدانيا، تقوم به 7 مؤسسات دولية مستقلة، ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وتخرج آراءهم حول نظرهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100 التي تعني درجة شفافية عالية.¹⁶

الجدول رقم (05): مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2013-2018

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب العالمي مؤشر الشفافية	94	100	88	108	112	105
مؤشر الفساد	36	36	36	34	33	35

Source : Transparency International, Corruption Perceptions Index 2013-2018.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر جد متدهور، حيث انخفض من 36 نقطة خلال الفترة (2013 - 2015) إلى 33 نقطة في سنة 2017 وبلغ 35 نقطة خلال سنة 2018 ، لتحتل الجزائر المرتبة 105 من 180 دولة محل تصنيف ، مما يثبت أن معدلات الفساد عالية جدا، ويدل على ضعف الشفافية في مناخ الاستثمار بالجزائر.

ثالثا- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واهم معوقاته في الفترة 2013-2017:

إن المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا، إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بها، وتعدد قطاعاتها الناشئة والبنى التحتية القابلة للاستعمال، كلها عوامل جيدة بل متميزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ الملائم لذلك وفي ما يلي نستعرض تطور الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر واهم معوقاتها.

1- الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر في الفترة 2013-2018

عرفت الجزائر استقرارا من ناحية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2013-2018 ، حيث يتضح من خلال الجدول الموالي قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (06): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2013-2018

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر (بالمليون دولار)	1684	1507	584 -	1635	1203	1506
مجموع الدول العربية (بالمليون دولار)	40509	31629	25690	32430	28711	31200
الاستثمار الوافد للجزائر كنسبة لإجمالي الدول العربية %	4.15	4.76	2.27 -	5.04	4.19	4.82

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2014-2019.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر عرفت استقراراً في الفترة 2014-2018 ما عدا سنة 2015 التي عرفت انتكاسة كبيرة تعرض لها الاقتصاد الجزائري على غرار دول العالم الأخرى حيث انخفض حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأجنبية، وعلى الرغم من أن التدفقات تطورت بعد ذلك إلا أنها تبقى ضعيفة إلى متوسط مقارنة بدول عربية أو نامية.

2- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي: في هذا السياق سيتم توضيح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، لإبراز التدفقات الواردة إليها ومدى التباين الموجود بين القطاعات من حيث استقطابها لهاته الاستثمارات .

الجدول رقم (07): الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح في:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو أكثر قطاع مساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية بـ 61.93% و 81.37% من عدد وقيمة المشروعات على التوالي، وكانت النشاطات الأكثر جذبا في هذا القطاع هي المعادن والبناء ومواد البناء وأيضا المنسوجات وقطاع السيارات ثم يليها الفحم والنفط والغاز الطبيعي، وتمتد أهمية هذا القطاع أيضا في مساهمته في توفير فرص العمل بأكثر من 60% .

3- المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أهم العراقيل التي تواجهها أو تعاني منها الجزائر ما يلي:

3-1- المعوقات الطبيعية (مشكل العقار): إن من أهم المعوقات التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار حيث تعد الإجراءات الخاصة للحياسة على عقار هي أهم مؤثر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار، ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا، وحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد يكبل المستثمرين .

3-2- المعوقات الاقتصادية : و من أهم هذه المعوقات ما يلي :

- سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن هناك بطء كبير في إجراءات خروجها، سواء بسبب سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ، أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهي السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية.
- نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات التشريعية والمادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة ويضاف إلى ذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار.
- غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار.
- تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعار صرفها، فانخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة إلى العملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج .

3-3- المعوقات السياسية : ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي، حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار .

3-4- المعوقات التشريعية : إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العقدين الأخيرين في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح ومستقر.

3-5- المعوقات الإدارية : يشكل تفشي البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين ، وكذلك انعدام الانظمة المعلوماتية الملائمة للقيام بالعمل الاستثماري ، مما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار ، الأمر الذي يرهق المستثمرين ويجعلهم يحجمون عن فكرة الاستثمار في الجزائر.¹⁷

الخاتمة:

سعت الجزائر في سبيل إنعاش اقتصادها إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر محاولة إحداث جملة من التغييرات و الإصلاحات بمناخ استثمارها كإصدار تشريعات وقوانين لتنظيم النشاط الاستثماري و منح عدة امتيازات و ضمانات تحفز المستثمرين على ولوج الاقتصاد الجزائري، إلا أن النتائج المحققة كانت كالأني:

- احتلت الجزائر مراتب متدنية في كل مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار، مما يؤكد فشل كل السياسات الإصلاحية المعتمدة ؛
- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر استقرارا ولكن في مستوى دون المتوسط من حيث التدفقات الواردة ، وهذا راجع إلى العديد من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الوطني ؛
- يواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر عدة عراقيل (طبيعية ، اقتصادية ، سياسية ، تشريعية ، ادارية) كرسك مشكل العقار، سوء التسيير في العديد من المرافق والقطاعات، والتغيرات الكبيرة في القوانين وعدم استقرارها ؛
- وبصفة عامة على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد الجزائري و ما يعرف بالإصلاحات المتعاقبة إلا ان جاذبيته للاستثمار الأجنبي تبقى ضعيفة مقارنة بالعديد من الدول و لاسيما العربية منها ، وهذا ما يعكس تأثير مؤشرات مناخ الاستثمار السيئة (كمؤشر الحرية الاقتصادية وايضا الوضعية الكارثية لمؤشر الفساد ومؤشر سهولة اداء الاعمال) على جذب هذا النوع من الاستثمارات ؛ و هو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة : "يعود ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر".

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا في نهاية دراستنا هاته اقتراح التوصيات الآتية :

- الاتجاه عمليا نحو الحكامة الالكترونية المدمجة و الشاملة ؛
- إصلاح المنظومة القانونية و التشريعية بما يضمن عليها المزيد من الشفافية والوضوح و الاستقرار ؛
- الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة، شفافية و انفتاحا ؛
- حل مشكل العقار الذي يبقى عقبة كبيرة في وجه المستثمر الأجنبي .

- الإحالات والمراجع :

- ¹ جوامع ليبية ، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة : الجزائر، مصر و السعودية (2000-2012)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية ، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 14.
- ² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 196.
- ³ عماد إشوي، عادل جدادرة، الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سوق أهراس ، يومي 05-06 ديسمبر 2012، ص 7
- ⁴ نفسه ، ص 08.
- ⁵ صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008، ص 117.
- ⁶ الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52، 27 أوت 2003 ، ص 20.
- ⁷ الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 أوت 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47، 15 أوت 2006.

- ⁸ قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 3 أوت 2016، ص ص 20-21.
- ⁹ الأمر رقم 03-01، المؤرخ في 20/08/2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر يوم 22 أوت 2001، ص ص 7-8.
- ¹⁰ القانون رقم 88-18 المؤرخ في 12/07/1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادر يوم 13/07/1988، ص 1028.
- ¹¹ الأمر رقم 95-04، المؤرخ في 21/01/1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، الصادر يوم 15 فيفري 1995، ص 7.
- ¹² الأمر رقم 95-05، المؤرخ في 21/01/1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، الصادر يوم 15 فيفري 1995، ص 7.
- ¹³ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 55.
- ¹⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، الكويت، ص 24.
- ¹⁵ ربحان الشريف، هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و تقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الادارية و الاقتصادية، المجلد الاول، العدد (1)، كانون الأول 2014، ص 355.
- ¹⁶ دغوموم هشام، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2015، مجلة دراسات في الاقتصاد والجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 05 (العدد 01)، 2016، ص ص 101-102.
- ¹⁷ صالح مفتاح، دلال بن سميينة، مرجع سابق، ص 125.